



المؤتمر العلمي العاشر

"الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" التوزيع: محدود

الأصل: بالعربية ٢٠-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

بيروت - لبنان

البحث الأول:

"مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات

المالية العالمية والعولمة المالية"

الدكتور عبد المنعم السيد علي

أستاذ التمويل

جامعة عمان العربية للدراسات العليا | عمان - الأردن

أستاذ الاقتصاد المتمرس - الجامعة المستنصرية

الرعاة الرسميون:



مقدمة

هذه دراسة مستقبلية للنظام الرأسمالي الجديد الذي يتوقع الباحث تحققه في أعقاب الأزمة المالية العالمية الراهنة (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، التي نتج منها انهيار النموذج الكلاسيكي المحدث والليبرالي الجديد للنظام، مما يثير تساؤلات عن طبيعة النظام الرأسمالي الجديد، خاصة من حيث الدور الرقابي للدولة فيه، إلى جانب دور القطاع الخاص، ومدى الحرية التي سيتمتع بها الأخير بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي، ومسار العولمة الاقتصادية والعولمة المالية والتحرر الاقتصادي والمالي التي سادت عملياً طيلة العقود الثلاثة الأخيرة (١٩٨٠-٢٠٠٨) في مختلف بلدان العالم، تحت راية فلسفة الليبرالية الجديدة، وانتهت بانهارها وانهيار النموذج الكلاسيكي المحدث في أعقابها - وهو النموذج الذي تبنته وأقامت بموجبه نظاماً رأسمالياً هشاً ومنفلتاً تنظيمياً، مما قاد إلى الأزمات المالية المتعاقبة التي انتهت بانهار النموذج نفسه.

أولاً: الأزمات المالية، طبيعتها، أسبابها، آثارها في ظل

الكلاسيكية المحدثثة والليبرالية الجديدة

كتب الرئيس المنتخب باراك أوباما يقول^(١) "لقد بدا واضحاً الآن أننا ورثنا أزمة اقتصادية تعد الأشد عمقاً وخطراً منذ أيام "الكساد العظيم"؛ فقد خسر الأمريكيون ملايين الوظائف التي ظلت تعتمد عليها حياتهم حتى العام الماضي، بينما ذهبت ملايين البيوت التي لطالما كدحت من أجل امتلاكها العائلات الأمريكية. ويساور الجميع قلق عظيم، إزاء ما يمكن أن يسفر عنه الغد... وإن من المرجح لهذه الأزمة أن تمسك بخناقها سنين عديدة... وأن تنزلق بلادنا إلى هوة ركود اقتصادي من العمق والخطر، ربما لا نستطيع الخروج منها مطلقاً...، وقد لاحظت خلال الأيام القليلة الماضية انتقادات مضللة [لخطة التعافي الاقتصادي المقترحة]، ترددت خلالها أصداء ذات النظريات الفاشلة التي انزلقت ببلادنا إلى هوة الأزمة المالية - الاقتصادية الراهنة... إنني أرفض هذه النظريات بقدر ما رفضها الناخبون الأمريكيون من أجل التغيير... إن التعافي الكامل لاقتصادنا من أزمتته الحالية سوف يستغرق سنين وليس بضعة شهور فحسب...".

فما هذه النظريات الفاشلة التي انزلقت بالاقتصاد العالمي الأكبر إلى هوة الأزمة المالية الحالية؟ هنا تظهر أشباح آدم سميث والكلاسيكيين المحدثين وكينز وفريدمان، منعكسة بالسلطة السياسية التي هيمنت على البلدان التي حامت تلك الأشباح في أجوائها منذ القرن الثامن عشر حتى العقد الأول الحالي من القرن الحادي

والعشرين، عندما نشبت الأزمة المالية العالمية الراهنة في الشهر نفسه الذي حدث فيه الانهيار الكبير في سوق الأسهم الأمريكية في نيويورك (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩)، حين خسر حملة الأسهم ثلث ثروتهم خلال ثلاثة أيام فقط. وكذلك الشهر نفسه - يوم الإثنين الأسود ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ - الذي حصل فيه انهيار هائل آخر في سوق نيويورك ذاته، حين خسر حملة الأسهم ٢٥ بالمئة من ثروتهم في يوم واحد. كما إنه الشهر نفسه الذي حدثت فيه الأزمة الحالية في قطاع المصارف وشركات تأمين عملاقة كنتيجة لأزمة الرهن العقاري، ثم انتقلت إلى سوق نيويورك المالية، ثم إلى أسواق المال العالمية، محدثة بذلك أزمة مالية عالمية كآخر حلقة في سلسلة الأزمات المالية التي تتابعت منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

وشهد عقد التسعينيات من القرن الأخير أزمات عملة في بريطانيا (١٩٩٢)، وفي أمريكا اللاتينية (١٩٩٤) و (١٩٩٨)، وفي آسيا الشرقية (١٩٩٩)، وانتهى العقد بإفلاس واحد من أكبر بيوت التحوط والاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم Long-term Capital Management - LTCM (١٩٩٨).

أما العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الجديد، فقد بدأ بإفلاس أكبر شركات الطاقة الأمريكية Enron، ثم أزمة الصناعات التقنية العالمية. ثم بدأ سعر الدولار يتراجع أمام اليورو والين، مما أحدث عدم استقرار في أسواق النقد والمال العالمية. ثم جاءت أزمة الرهن العقاري لتهدد مجمل النظام المالي الأمريكي أولاً، ومن ثم النظام المالي العالمي ثانياً، بالانهيار.

إن المتابع لهذه الأزمات جميعها، يلحظ أمراً مهماً، وهو أن هناك سبباً واحداً وراءها جميعاً وهو "وجود مؤسسات مالية مستعدة لمنح قروض مالية لأشخاص أو مؤسسات أو دول دون ضمانات مناسبة، أي منح قروض تكون احتمالات سدادها محفوفة بالمخاطر وذلك على أمل تحقيق أرباح أكبر من تلك التي تتحقق من جراء منح قروض لها مخاطر أقل"^(٢). وقد تبين أن القائمين على تلك المؤسسات كانوا مغامرين فاسدين، ولم يكونوا مستعدين لاستثمار القروض في الطريق السليم. كما أن انهيار سوق الأسهم المالية عام ١٩٨٧، كان إلى حد بعيد بسبب وجود مؤسسات مالية تقدم قروضاً للمضاربيين الذين كانوا يحققون أرباحهم عن طريق القيام بعمليات شراء الأسهم وبيعها بهدف تخفيض أسعارها ومن ثم القيام بشرائها. أما أزمات العملة في التسعينيات فقد كانت في جوهرها نتيجة عمليات مضاربة حقق فيها المضاربون أرباحاً طائلة عن طريق تخفيض سعر عملة البلد المستهدف، وكذلك كان الحال مع أزمة الرهن العقاري الأخيرة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) حيث كانت في جوهرها انتشار ما يعرف باسم "الرهن دون المستوى (Sub-prime Mortgage)"، أي إقدام بيوت المال على إقراض أشخاص لشراء البيوت دون ضمانات لقدرتهم على سداد القرض في المستقبل^(٣).

ومن الملاحظ تركز الأزمات المالية هذه في العقود الثلاثة الأخيرة بشكل أساس في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم غزت بعدواها الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة كالاتحاد الأوروبي واليابان وبعض البلدان المتوسطة

النمو كالصين والبرازيل وغيرها. وقد وصل عدد هذه الأزمات بحسب تقدير ستينغلنز^(٤) إلى أكثر من (١٠٠) مئة أزمة، نتيجة لتهور السياسات المالية الأمريكية. ويعود السبب في ذلك برأيه إلى العولمة المالية التي قادت إلى تصدير وول ستريت أزمة الرهونات العقارية إلى الخارج عن طريق بيع الرهونات "السامة" في أنحاء العالم، مما اضطر عدداً من البنوك الأوروبية التي ابتاعت هذه الرهون إلى إعلان إفلاسها. ويعود شطر من الأزمة المالية إلى نقشي الذعر في صفوف المستثمرين، وشطر آخر مهم إلى ترابط الأنظمة المالية والاقتصادية العالمية في ظل العولمة الاقتصادية والعولمة المالية التي ذهبت باتجاه إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط المؤسسات والأسواق المالية. وقد انعكس ذلك في تبني إدارة ريغان والإدارات التي جاءت بعده، النهج الذي صار يعرف بتعبير "تفكيك التنظيمات" أو "القيود" (Deregulation)، أي إلغاء القوانين التي تضع ضوابط تحد من حرية الأسواق المالية، فصدر في عهد الرئيس كلينتون "قانون تحديث الخدمات المالية" عام ١٩٩٧ وتم بموجبه إلغاء قانون Glass - Stiegel الذي صدر في عهد الرئيس روزفلت عام ١٩٣٣ وكان من أهم القوانين التي نظمت عمل الأسواق المالية في أعقاب الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣). وكان الهدف المعلن لقانون التحديث الجديد تشجيع التنافس والكفاءة. ولكن الذي حصل في الواقع هو أن المؤسسات المالية أخذت بعد رفع كل الضوابط التي تنظم عملها في إصدار أدوات مالية جديدة تدعى "المشتقات" (Derivatives)، تم وصفها بأنها مبتكرة وتعمل على رفع كفاءة الأسواق المالية. ولكن، وبمرور الوقت، اتضح أنها دفعت الأسواق إلى القيام بدور معاكس تماماً للدور المفترض أن تقوم به، فبدلاً من أن تكون المكان الذي تنتقل فيه الأموال من الدائنين إلى المقترضين بشكل يخفض من حجم المخاطر ودرجة عدم اليقين، أصبحت في ظل نظام الليبرالية الجديدة، كما عكستها العولمة المالية، المكان الذي يعمل على رفع درجة مخاطر الادخار والاستثمار معاً، وقد تمثل ذلك بشكل خاص في أزمة الرهن العقاري الذي كانت أسواق المال في الماضي تستخدمه في عملية تمويل بيوت السكن عن طريق إصدار ما يعرف بالرهن العقاري، الذي يقوم فيه البنك بإقراض المشتري ثمن البيت، ويتم تسديد ذلك القرض مع الفائدة على أقساط شهرية خلال مدة محددة. وكانت هناك ضوابط تنظم تلك العملية بشكل يقلص من مخاطر تعثر سداد القرض. أما بعد "تحرير" الأسواق، فقد بدأ عدد كبير من المؤسسات المالية بإصدار ما أصبح يعرف باسم "الرهن العقاري تحت المستوى" (Sub-prime Mortgage)، وهي عقود رهن عقارية تباع دون أي تدقيق في حالة المشتري المالية وقدرته على الالتزام بما يفرضه العقد الذي وقعه، مما أدى بالضرورة إلى تزايد الطلب على شراء البيوت ورفع أسعارها إلى حدود عالية لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية. ثم تقوم الشركة التي أصدرت الرهن ببيعه لمؤسسة ثانية تقوم بدورها ببيعه لمؤسسة ثالثة... إلخ، مما قاد إلى ارتفاع في أسعار البيوت، ومن ثم دخول السوق العقارية في ظاهرة "القفزة" التي زادت من درجة المخاطر إلى حدود خطيرة.

حدث ذلك كله في ظل النظرية الكلاسيكية الجديده التي رفع شعارها ملتون فريدمان وزملاؤه من اقتصاديي جامعة شيكاغو في سبعينيات القرن الماضي، التي ذهبت إلى أن الركود التضخمي الذي حدث في الولايات المتحدة يومذاك، كان بسبب تدخل الدولة في الاقتصاد دون أن تعير اهتماماً لدور الشركات الكبرى في ذلك وشيوع احتكار القلة الذي كان يقود إلى عدم مرونة الأسعار، وهي المرونة التي كانت شرطاً أساسياً لانعكاس الوفرة في الإنتاج في أحداث انخفاض في الأسعار وزيادة في الطلب لامتناس فائض الإنتاج. غير أن التضخم الذي كان سائداً في تلك الفترة، أدى إلى تراجع الطلب وتفاقم البطالة، فأحدث بذلك ركوداً تضخيمياً مثل في الواقع استحالة كنزوية.

ولكن الليبرالية الجديدة أصرت على أن تدخل الدولة في الاقتصاد كان هو السبب في الركود التضخمي؛ وبالتالي، فإنه أمر ضار بالاقتصاد، مما يقتضي ضرورة ترك النشاط الاقتصادي بصورة كلية لقوى العرض والطلب في السوق الحرة. وتتلخص فلسفة هذه المدرسة في أن نظام السوق الحرة هو أفضل نظام اقتصادي يحقق الكفاءة في الإنتاج والعدالة في توزيع الدخل، وأن الحل الذي يقدمه نظام السوق هذا لمعالجة بعض المشاكل هو الحل الأمثل وأي حل آخر خارج السوق سيكون أسوأ. ولتحقيق ذلك فقد ذهبت هذه المدرسة إلى ضرورة⁽⁵⁾:

- إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط سوق المال - أي التحرير المالي الكامل.

- خصخصة المرافق العامة وتحويل السلع العامة إلى سلع خاصة.

وهكذا كانت مرحلة الليبرالية الجديدة برمتها، منذ عقد سبعينيات القرن الماضي حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحالي، مرحلة أزمات متتالية، تصرفت فيها الحكومة الأمريكية بالأسلوب نفسه الذي تصرفت فيه صناديق المال الأمريكية بعد أن تحررت من القيود التي كانت تنظم نشاطها قبل ثمانينيات القرن الماضي، فأصبحت تتصرف وكأنها المرجع المالي الوحيد في العالم، تماماً مثلما تصرفت إدارة بوش الابن على أساس أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في العالم المسؤولة عن قضايا الحرب والسلم، ولها الحق في تصنيف القوى الأخرى في العالم بين ديمقراطية ودكتاتورية، وبين قوى الخير وقوى الشر. كما تصرفت الصناديق المالية والإدارة الأمريكية على أساس عالم ليس فيه يوم للحساب... ولكن هذا اليوم جاء عندما انفجرت أزمة الرهن العقاري، فأفلس أصحاب البيوت المرهونة لدى البنوك العقارية، وعجزوا عن دفع ديونهم لها، مما أدى إلى إفلاس البنوك بدورها، فأثر ذلك في المؤسسات المالية الأخرى بحكم ارتباطات المؤسسات المالية في ما بينها. ولم يتوقف الضرر عند هذه المؤسسات، بل تعداها إلى كل المؤسسات الاقتصادية التي كانت بدورها مدينة للمؤسسات المالية ذاتها، مما دفع بها إلى تقليص استثماراتها وإنتاجها والاستغناء عن عمالها.. مما قاد إلى تراجع اقتصادي شامل لم يقتصر على الولايات المتحدة وحدها، وإنما تعداها إلى الاتحاد الأوروبي واليابان وحتى الصين والبلدان المتوسطة النمو، كما تأثرت به البلدان النامية عموماً من حيث صادراتها والمساعدات التي كانت تحصل عليها من البلدان المتقدمة اقتصادياً، وحجم الاستثمار الأجنبي الذي كان يتدفق إليها سابقاً، مما زاد من مصاعبها المالية والاقتصادية.

ثانياً: أسس النظام الرأسمالي وثوابته الكلاسيكية

يشير النقاش السابق حول الأزمة المالية العالمية الحالية، وما سبقها من أزمت متتالية تواترت على مدى عقود عديدة في ظل العولمة المالية، تساؤلين وثيقي الصلة في ما بينهما، يتلخصان في ما يلي:

الأول: بما أن النظام الرأسمالي هو في الأصل نظام ليبرالي، فما الجديد في فلسفة الليبرالية الجديدة؟

الثاني: ما الجديد في دور الدولة في الاقتصاد في ظل الفلسفة الليبرالية الجديدة؟

يمكن متابعة هذين التساؤلين مبدئياً من خلال متابعة التطور الذي حدث في النظرة إلى طبيعة علم الاقتصاد⁽¹⁾ ذاته، وما نتج من ذلك من فكر اقتصادي رأسمالي محرر تماماً من المعايير الأخلاقية والمعايير الاجتماعية. فقد حررت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الأخرى. فبعد أن كان هذا العلم في الاقتصادات البسيطة للعالم القديم فرعاً من الأخلاقيات والسياسة، وفي اقتصادات القرون الوسطى تابعاً لعلم الإلهيات، وفي عصر الماركنتالية وسيلة سياسية للدولة القومية؛ فقد أصبح علم الاقتصاد في الثورة الصناعية وما بعدها علماً موضوعياً مستقلاً قائماً بذاته. فقد نتج من تلك الثورة زيادة هائلة في الإنتاج وفي التخصص، مما نجم عنه اتساع في التبادل وتعقد في النظام الاقتصادي، وانتشار لفكرة الحرية الاقتصادية التي حذبت سياسة عدم التدخل الحكومي، مما ساعد على تحرير علم الاقتصاد من علم الإلهيات والأخلاق والسياسة.

وقد كان آدم سميث الذي ألف عام 1776 كتابه الشهير *ثروة الأمم* أول كاتب ينتج عملاً مكرساً لعلم الاقتصاد بشكل صرف. وقد ذهب سميث إلى أن الصالح الشخصي والتملك (Acquisitiveness) هما الدافع الرئيس للناس، وأن الدور المناسب للحكومة يجب أن يقتصر على توفير نظام يخضع فيه الصالح الشخصي لتحقيق الصالح العام. وقد شكل سميث والاقتصاديون الآخرون الذين دانوا بمذهبه "المدرسة الكلاسيكية" الأصولية التي سادت حتى أواخر القرن التاسع عشر، ثم تبعتها المدرسة الكلاسيكية المحدثة بدءاً بـ "مارشال" الإنكليزي في بداية القرن العشرين، وهي المدرسة التي افترضت أن الناس يندفعون في نشاطاتهم الاقتصادية، وبشكل رئيسي، بالرغبة في الحصول على عوائد نقدية وفي تحقيق أكبر إشباع ذاتي ممكن. ويعتبر معظم الاقتصاديين التقليديين الحاليين في الغرب الرأسمالي فكرة المواطن الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم الربح والإشباع كأفضل نظرة طويلة الأجل للسلوك الاقتصادية الإنساني. وهم يعتقدون أن هذه الفكرة تفسر نشاطات الناس الاقتصادية بدقة أكبر من أي افتراض آخر.

وهكذا، قام النظام الرأسمالي على هذه الأسس والثوابت الافتراضية التي يمكن إيجازها في ما يلي^(٧):

- المؤسسة القانونية للملكية الخاصة في كل من سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك ورأس المال النقدي. ويترتب على ذلك لامركزية في سلطة اتخاذ القرارات الإنتاجية والاستهلاكية وفي تخصيص الموارد بين النشاطات الاقتصادية المختلفة، والحافز على تجميع الثروة عن طريق دافع الربح. ويفترض نموذج السوق الكاملة أن الملكية الخاصة في وسائل الإنتاج ستؤدي هذه الوظائف دونما خطأ أو تقصير، وهو أمر بعيد عن الواقع عملياً خاصة في ظل انفصال إدارة المشاريع عن مالكيها.

- المشروع الخاص، أي إدارة الإنتاج من قبل مشاريع مملوكة ملكية خاصة بهدف الحصول على دخل بشكل أرباح. وبسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، يتميز الاقتصاد الرأسمالي بعدد كبير جداً من القرارات الفردية والمبادلات السوقية التي تقوم فيها المشاريع بتحديد الإنتاج نوعاً وكماً ومكاناً وزماناً، وتحدد الأسعار. كما يقوم المستهلكون باتخاذ قرارات عديدة بالنسبة إلى السلع المشتراة.

- التحكم بالنشاط الاقتصادي عن طريق جهاز الأسعار، حيث توفر العلاقات السعرية مؤشرات لتوجيه الإنتاج نحو السلع المطلوبة والاختيار بين الفنون الإنتاجية البديلة، وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع.

- منافسة بين المشاريع الإنتاجية في بيع منتجاتها بسعر تنافسي يكفل لها نصيباً من السوق بسبب كفاءتها الإنتاجية. وتخدم المنافسة كقوة ذات أهمية كبيرة في النظام الرأسمالي.

- دور المحدود للحكومة في الاقتصاد الوطني. إذ تتميز الرأسمالية الكلاسيكية والأصولية بالغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي، خاصة منه الأسعار والإنتاج. ويبقى معظم النشاط الحكومي نشاطاً تنظيمياً، في حين يبقى الحافز الفردي هو الدافع الرئيس للقيام بأي نشاط اقتصادي. ويتطلب ذلك أن يصاحب حرية الفرد حوافز معينة يوفرها النظام للحصول على الربح من خلال إدارة المشاريع.

- تتم الرقابة على عمل الاقتصاد الرأسمالي من خلال نظم الأسعار الذي هو الآلية السائدة والحاكمة لذلك الاقتصاد، الوسيلة التي تنسق بين نشاطات الأفراد، ويتم عن طريقها إنجاز الوظائف الرقابية اللازمة في الاقتصاد المذكور.

إن كون الموارد الإنتاجية مملوكة ملكية خاصة يجعل القرارات الاقتصادية لامركزية إلى حد كبير. ويتم التنسيق بين وحدات النظام الاقتصادية عن طريق شبكة مترابطة ومحكمة من الأسواق والأسعار. ومن المفروض أن تعمل الأسعار على تحقيق التوازن في كل سوق من هذه الأسواق. وتترابط الأسعار والأسواق في ما بينها في سلسلة لا نهاية لها.

وفي النهاية، يتضمن النموذج الرأسمالي اللامركزي ملكية خاصة في وسائل الإنتاج والاستهلاك، وتبادلاً واختياراً حرّين، ومسؤولية فردية. ويترجم النظام طلبات الأفراد على سلع معينة إلى قرارات اجتماعية حول الأسعار والإنتاج. وما ينتج من ذلك يمثل إنجازاً غير شخصي (Impersonal)، وذلك بمعنى:

- أن آلية الأسعار التي تعمل كوسيلة لجمع المعلومات وكأساس للاختيار، ليست نتيجة تصميم إنساني واع.
- أن أولئك الذين يقومون بالاختبار طبقاً لمؤشرات السوق، لن يكونوا بالضرورة شاعرين بالنتائج العملية المترتبة على قراراتهم تلك^(٨).

ثالثاً: التفسير الكلاسيكي للأداء الاقتصادي للنظام الرأسمالي

استناداً إلى الثوابت الأساسية للنظام الرأسمالي كما وردت أعلاه، نشأ الاقتصاد الكلاسيكي في نهاية القرن الثامن عشر وبقي سائداً حتى ثلاثينيات القرن العشرين الماضي. وكان هدفه الرئيس تفسير الأداء الاقتصادي للنظام المذكور القائم على أساس الملكية الخاصة. وقد ارتكزت النظرية الكلاسيكية على افتراضين أساسيين:

الأول خضوع النظام الرأسمالي لمبدأ المنافسة الكاملة، التي تمنع بائعي السلع والخدمات من السيطرة على أسعارها في السوق التنافسية.

الثاني أن الاستخدام الشامل والكامل للطاقة الإنتاجية المتاحة هو الوضع الطبيعي للاقتصاد. ولذلك، فإن وظيفة التحليل الاقتصادي تنحصر في تفسير كيفية تخصيص عوامل الإنتاج بين الاستخدامات البديلة وكيفية توزيع الدخل والإنتاج المتولد عن استخدام الموارد الإنتاجية بين مالكي تلك الموارد. وهنا تصبح القوة الدافعة في هذا النظام وفي ظل هذه الافتراضات المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين ومالكي الموارد الإنتاجية. وتصبح وظيفة المنافسة ضمان استمرار دافع المصلحة الشخصية في تأدية دورها في أسواق السلع والموارد بالشكل الملائم لصالح المجتمع بأسره.

وقد ذهب الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بخلق حالة من الاستخدام الشامل في الاقتصاد، مهملين المستوى الفعلي للاستخدام الذي قد يكون سائداً في وقت معين، مركزين بدلاً من ذلك على دراسة الاستخدامات البديلة لمقدار معين من الموارد المتاحة. وقد كان قبولهم لحالة الاستخدام الشامل مبنياً على افتراضين:

الأول عدم إمكانية حصول نقص في الطلب الفعال في السوق، لأن العرض يخلق الطلب عليه، وهو ما يعرف بقانون ساي (Say).

الثاني أن نظام الأسعار في السوق الحرة يعمل بصورة تلقائية على القضاء على أية بطالة قد تنشأ في الاقتصاد، فقد ذهب الاقتصادي الفرنسي ساي (Say) (1767 - 1832) إلى أن أية بطالة عامة ناشئة عن فائض إنتاجي في السلع هي أمر غير محتمل - ذلك أن العرض يخلق الطلب عليه. وذهب الكلاسيكيون إلى أن حدوث بطالة عامة سيكون مؤقتاً، ما دامت الأسعار والأجور مرنة، مما يؤدي بقوى السوق إلى أن تدفع بالأجور إلى الانخفاض بحيث يتم استخدام جميع العمال العاطلين عن العمل. ولم يكن لدى الكلاسيكيين نظرية منفصلة تبحث في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، بل ذهبوا إلى أن قوى السوق تضمن ميل الاقتصاد تلقائياً وباستمرار نحو تحقيق التوازن في مستوى الاستخدام الشامل للسببين المذكورين أعلاه.

أما إن كانت هناك أية بطالة في دنيا الواقع، فلا بد من أنها ناشئة عن عدم اكتمال السوق التنافسية، كجمود الأجور بفعل نقابات العمال، وعدم مرونة الأسعار بسبب الاحتكارات، والتدخل الحكومي، أو فقدان الثقة مما يدفع بالمستثمرين إلى الامتناع عن القيام بالاستثمار.

انهيار النظرية الكلاسيكية وظهور الكينزية

تعرضت النظرية الكلاسيكية للاقتصاد الرأسمالي الكلي إلى الانهيار تحت وطأة الكساد الكبير الذي ساد الاقتصادات الأمريكية والأوروبية في الثلث الأول من القرن العشرين الماضي (1929 - 1933) إذ لم يستطع الافتراض الكلاسيكي حول الاستخدام الرأسمالي أن يواجه الامتحان الصعب الذي تعرض له عندئذٍ، فازدادت التقلبات الدورية طولاً وحدّة، وبقيت نسب البطالة عالية ومستمرة لسنوات عدة، وقد أدت قساوة الكساد إلى أن يعترض العديد من الاقتصاديين على وجهة النظر الكلاسيكية التقليدية والمحدثة من أن البطالة هي أمر يحدث على المدى القصير فقط، وأنها تعديل هامشي فقط لوضع غير توازني مؤقت.

فظهر عام (1936) كتاب كينز الشهير **النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود**⁽⁹⁾ الذي هاجم فيه النظرية الكلاسيكية، وعبر فيه عن رأي جديد كانت النقطة الرئيسية فيه أن من الممكن أن يكون الاقتصاد في حالة توازن في مستوى الاستخدام الشامل أو دونه في أي مستوى معين منه، وأن الاستخدام الشامل ما هو إلا حالة خاصة فقط. وانتقد كينز قبول الكلاسيكيين لقانون ساي (Say) من أن العرض يخلق الطلب عليه، مهملين بذلك مستوى الطلب الكلي الذي هو متغير لا يمكن التأكد منه مسبقاً، وأن الاستثمار يمارس الدور الأهم في تحديد الطلب الكلي، ولكنه معرض للتقلب بسبب سهولة التغير في توقعات المستثمرين.

كما انتقد كينز افتراض الكلاسيكيين لمرونة الأسعار ولأجور بسبب النقابات العمالية التي تحول دون خفض الأجور في حالة حدوث بطالة وتردد شركات الأعمال الاحتكارية في تخفيض الأسعار في ظل تراجع الطلب الكلي، مما يقود إلى انخفاض الإنتاج والاستخدام إلى ما دون الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية. كما إن القطاع الخاص قد

يتردد في ملء الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، مما يتطلب تدخلاً حكومياً لفعل ذلك بهدف العودة إلى حالة الاستخدام الشامل، مفنداً بذلك إحدى ثوابت النظام الرأسمالي، وهو التدخل المحدود للدولة في الاقتصاد الوطني، وكذلك مبدأ تلقائية عودة مستوى الدخل الذي هو دون مستوى الاستخدام الشامل إلى هذا المستوى الأخير. فهو يرى أن الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض الكلي، وهو عكس ما جاء به ساي (Say). فالطلب الكلي الذي يتكون من الإنفاق الاستثماري للمشاريع، والإنفاق الاستهلاكي من جانب الأسر والأفراد، هو الذي يقرر وبصورة مباشرة، مستوى الإنتاج، وبصورة غير مباشرة مدى استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة. غير أن هذا الطلب الكلي قد لا يتطابق بالضرورة مع الدخل الكلي، مما يسبب انكماشاً أو تضخماً، وبالتالي طاقة إنتاجية فائضة وبطالة في عوامل الإنتاج، أو ارتفاعاً في الأسعار.

وقد أدت قساوة "الكساد الكبير" في ثلاثينيات القرن العشرين الماضي إلى تبني النظرة الكينزية هذه ثم التخلي عن وجهة النظر الكلاسيكية التقليدية والمحدثة من أن البطالة هي حالة تحدث على المدى القصير فقط، وأنها تعديل هامشي لوضع مؤقت غير توازني. وقد انتشر الفكر الكينزي بسرعة فائقة، وقُبِلَ على نطاق واسع من معظم الاقتصاديين المعروفين يومذاك، بالإضافة إلى الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس روزفلت، الذي نفذ سياسة مالية توسعية برهن من خلالها على أن التدخل الحكومي الواسع في اقتصاد السوق يمكن أن يحقق استخداماً شاملاً. واستمر الأثر الكينزي في السياسات المالية والاجتماعية في الولايات المتحدة بشكل خاص، والبلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى في أوروبا وغيرها، بوجه عام، وذلك منذ أواسط ثلاثينيات القرن الماضي حتى سبعينياته، عندما حدثت ثورة مضادة للكينزية بقيادة الاقتصادي الأمريكي الكلاسيكي الجديد ميلتون فريدمان الذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٨١.

خامساً: فلسفة الليبرالية الجديدة والثورة المضادة للكينزية وانتهيارها

وقد تبلورت هذه الثورة المضادة في ما أصبح يعرف بـ "الليبرالية الجديدة"، أو ما يمكن تسميته بـ "الكلاسيكية المحدثة الجديدة"، التي يمكن تلخيصها في ما يلي^(١٠):

- وضع حد للتدخل الحكومي في الاقتصاد.
- يبقى الاقتصاد محكوماً في حركته بقانون العرض والطلب.
- تصفية المشاريع المملوكة من قبل الدولة ونقلها إلى القطاع الخاص - أي الاتجاه نحو الخصخصة.
- تحويل كل نشاط إنساني إلى سلعة سوقية.

ويعني ذلك ضمناً تخلي الدولة عن مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، وخصوصاً في مجالات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية. وقد خلق فريدمان بذلك رأياً متمزناً يدعو إلى:

- الحرية التامة لحركة السلع والخدمات والعوامل - خاصة رأس المال - وإزالة جميع القيود التي تحد من تلك الحركة.

- أن القطاع الخاص هو خير من يخدم الاقتصاد وأن تدخل الدولة ليس في مصلحة الاقتصاد بأي شكل من الأشكال.

- أن أي عيب أو خلل أو قصور في النشاط الاقتصادي، سوف يزول على المدى الطويل، بمعنى أن القطاع الخاص سوف يحقق التوازن ضمن هذه الحرية بشكل تلقائي.

- حرية حركة رأس المال والمؤسسات الإنتاجية في الانتقال من نشاط إنتاجي إلى آخر، ومن استثمار إلى آخر، ودون أي قيود.

واستناداً إلى هذه المبادئ، جرت الدعوة إلى تحرير الاقتصادات الوطنية داخلياً، والعلاقات الاقتصادية الدولية، عالمياً، أي رفع القيود عن حركة السلع والخدمات والعوامل ورأس المال على المستويين المحلي والخارجي. وعندما تم تبني هذه المبادئ وجرى تطبيقها على أرض الواقع، تم تحقق العولمة الاقتصادية والعولمة المالية معاً، وجرى تنفيذهما من قبل مؤسسات بريتون وودز الثلاث، منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)، التي شكلت الأذرع الثلاث للعولمتين المذكورتين. وقد تم تبني فلسفة الليبرالية الجديدة في عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري السابق رونالد ريغان (1981) ورئيسة الوزراء البريطانية المحافظة تاتشر (1980)، اللذين عمّما هذه الفلسفة في بلديهما وفي العالم من خلال المؤسسات الدولية الثلاث المذكورة، بحيث أصبحت موقفاً رسمياً انعكس مثلاً في مسودة دستور الاتحاد الأوروبي⁽¹¹⁾ في الجزء الثالث منه، إذ نص على ضرورة التزام الدول القابلة لهذا الدستور بوجود اعتناق الفلسفة الليبرالية الجديدة واعتمادها في تسيير المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد تم بالتالي إسقاط أي ذكر للملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل.

ثم جاءت الأزمة المالية الراهنة من خلال فقاعة الرهن العقاري (2007-2008) مؤدية بالتتابع إلى نشوء أزمة مالية ماحقة قادت بدورها إلى أزمة اقتصادية خانقة ناعت بكللها على بلدان العالم المختلفة متقدمها وناميها، كبيرها وصغيرها، معلنة ليس انهيار الليبرالية الجديدة فقط، وإنما أيضاً سقوط كل النظريات الاقتصادية السابقة لها والقائمة عليها من كلاسيكية آدم سميث وأتباعه، ثم الكلاسيكية المحدثة لـ "مارشال"، وروبنسون وبيكو، ومن شايحهم من المؤمنين بالنظام الرأسمالي منذ أوائل القرن العشرين حتى الانهيار الكبير الأول في ثلاثينيات القرن

نفسه (١٩٢٩ - ١٩٣٣) مبرهنة بذلك على مصداقية النظرية الكينزية خاصة من حيث أهمية دور الدولة في الاقتصاد الوطني.

إن ما يمكن استخلاصه من بين هذه التطورات التي جرت بشكل خاص في العقود الثلاثة الأخيرة (١٩٨٠ - ٢٠٠٨) ما يلي:

- إن الاقتصاد العالمي قد تعرض لتغيرات هيكلية وأساسية كثيرة، لن يعود بعدها إلى ما كان عليه سابقاً، مما يقتضي نظاماً اقتصادياً ومالياً دولياً جديداً.

- إن انهيار الفلسفة الليبرالية الجديدة يؤكد ضرورة تدخل الدولة بوضع ضوابط على النشاط الاقتصادي عموماً، والنظم المالية خصوصاً، لمنع عمليات المضاربة وتنظيم حركة الأموال، وذلك بشرط أن يكون التدخل عقلياً ومبرراً وليس عشوائياً، ولا يحد من انتقال رؤوس الأموال متى ما كان في ذلك مصلحة للاقتصاد الوطني، ونحن نذهب إلى أن القيود المتشددة دون ضوابط محددة قد تقود إلى خنق الاقتصاد، وبالتالي إلى انهياره، كما حدث في النظم الشمولية. فالمطلوب هو تدخل عقلائي ليس هدفه التحكم، وإنما التوجيه لصالح الاقتصاد الوطني، وبالتالي المجتمع المدني.

- لقد أثبتت الأزمات المالية عموماً، والأزمة المالية الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) خصوصاً، هشاشة النظام الرأسمالي المنفلت، والسياسات المتحررة التي اتسم بها، خصوصاً في ما يتعلق بغياب الرقابة الفاعلة للدول والحكومات.

- فقدان الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها في النظام المالي العالمي. وسيصبح هذا نظاماً مالياً عالمياً متعدد الأطراف، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند وبلدان الخليج العربي النفطية. ونحن نذهب مع من ينظر إلى الأزمة المالية الراهنة على أنها ليست مجرد أزمة مالية وإنما هي أزمة أخلاقية واجتماعية وسياسية، يمتص فيها النظام الرأسمالي دماء البشرية، فيسلب توفيرات العامل ثم يأخذ منه بيته ومكان عمله وكرامته^(١٢).

دور العولمة المالية المدمر في تحويل الاقتصاد الحقيقي إلى اقتصاد مالي - أي من اقتصاد عيني يقوم بإنتاج وتبادل السلع والخدمات إلى اقتصاد مالي يقوم على أدوات مالية غير مرتبطة بأصول حقيقية عينية، مما يهدد بانزلاق الاقتصادات العالمية إلى هاوية الكساد والإفلاس.

لقد حولت العولمة المالية، من خلال التحرير المالي غير المنضبط إلى حد كبير، رأس المال من النشاط الإنتاجي في الأساس إلى سوق المضاربات التي تعتبر الطريق الأسهل لاستنزاف الثروات، مما أدى إلى عملية تركز رأس المال لدى الأقوى من حيث القدرة المالية. وفي ظل العولمة المالية والتطور المتسارع في وسائل الاتصال العصرية، غدا رأس المال المضارب هو المسيطر إلى أبعد الحدود في سعيه المجنون وراء الربح.

ونتيجة لهذه المضاربات غير الخاضعة لأي قيود أو قوانين أو قواعد تنظمها، أصبحت أسعار السلع والخدمات والخدمات والعملات في عمليات المضاربة هذه، تترنح صعوداً أو هبوطاً بشكل غير واقعي، وأحياناً خيالي، مما أدى أحياناً إلى الانفجار، كما حدث في أزمة الإسترليني عام ١٩٩٢، على يد المضارب الأشهر "جورج سوروس"، وأزمة النمر الآسيوية الأربعة، كما كانت تسمى، في عام ١٩٩٧ - ١٩٩٨، فأدت إلى كارثة اقتصادية عندما هرب رأس المال المضارب منها، مما تسبب في هبوط حاد في قيمة موجوداتها من الشركات والمصانع والبنوك والعقارات، ليعود رأس المال المضارب والهارب نفسه إلى شراء هذه الموجودات بأبخس الأثمان، مشكلاً بذلك أكبر عملية استنزاف وسرقة لاقتصادات هذه البلدان^(١٣).

وكانت الانهيارات والإفلاسات تحدث بشكل مفاجئ وعادة ما تكون مصحوبة بفضائح، كما حدث مع شركة أنرون الأمريكية للطاقة، البالغ رأسمالها (٤٦) مليار دولار، حيث وصف إفلاسها كأحد أكبر الفضائح في التاريخ^(١٤).

وقد ترتب على التحرير المالي الناتج من العولمة المالية، اندماج واسع بين أسواق المال الدولية، ترتب عليه بدوره عدم استقرار اقتصادي ومالي لما خلقه من طبقة طفيلية مكونة من تجار الأسهم والسندات والمضاربين بها وبالعملات المختلفة المتقلبة القيمة، متخطين رسمي السياسات الاقتصادية العامة في الدول المتقدمة والنامية على السواء. كما إن تشابك الأسواق المالية وأسواق العملات في ظل التحرير المالي المذكور وخروجها - أي الأسواق - عن وظيفتها الأساسية في تعبئة الادخارات وتوفير الأموال لغرض الاستثمار، قد جعلها تعصف بالاقتصادات الوطنية، بحيث افتقدت الأخيرة عناصر الاستقرار والنمو اللازمين، مما أفقد بدوره السياسات النقدية استقلالها وفعاليتها فأصبحت مجرد تابع للتغيرات النقدية الدولية. كما جرى تحجيم السياسة المالية كأداة لإدارة الاقتصاد الوطني والتنمية وتوزيع الدخل. وهكذا أدت العولمة إلى "التخلي عن الأدوات المباشرة التي كانت تجعل السياسة المالية هي الأداة الرئيسية التي تخضع لها السياسة النقدية"^(١٥).

سادساً: دور العولمة في الأزمة المالية في ظل (الليبرالية الجديدة)

تتبع العولمة من الأساس الاقتصادي للرأسمالية، وهو الأساس الذي يقوم على عولمة الإنتاج والتوزيع، فينعكس في تجارة دولية حرة متعددة الأطراف، وإنتاج وتوزيع دوليين تقوم بهما شركات متعددة الجنسية تنشط على نطاق عالمي، ومؤسسات مالية وتجارية دولية متمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تكامل اقتصادي إقليمي ودولي واسع النطاق. وبذلك تفقد الدولة الادعاء بسياسة اقتصادية وتنموية مستقلة عن السياسات المماثلة في الدول المتقدمة والمهيمنة على الاقتصاد العالمي. وتصبح استراتيجيات الإدارة الاقتصادية المحلية غير فاعلة عملياً. وتفرض قوى السوق من خلال الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات

الدولية الحاكمة انسجاماً، بل تطابقاً بين جميع الأقطار مهما كانت مواقعها وتفضيلاتها، وهكذا تغدو العولمة في جوهرها، انعكاساً لتكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال^(١٦)، وهو جوهر العولمة من وجهة نظر الدول الرأسمالية الكبرى عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، في ظل "الفلسفة الليبرالية الجديدة" التي تقوم على المقولة الأساسية التالية، كما وصفها مارتن وشومان^(١٧) وهي أن "ما يفرزه السوق هو صالح، وأما تدخل الدولة فهو طالح... [وأن] عدم تدخل الدولة، إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، [هي] أسلحة استراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق، وفي ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات... فقد غدت هذه المؤسسات هي الأدوات التي تحارب بها هذه الحكومات في معركتها الدائرة رهاها.. من أجل تحرير رأس المال.. وكل شيء أو شخص... لا بد من أن يخضع لقانون العرض والطلب... ومنذ نهاية خطر الدكتاتورية البروليتارية، فإن العمل جارٍ على قدم وساق وبكل جدية وإصرار على تشييد دكتاتورية السوق العالمية"^(١٨).

غير أن الأزمة المالية العالمية الراهنة قد أثبتت عدم جدوى هذه الفلسفة، خاصة في جانبها المالي. فرغم المنافع التي حققتها العولمة المالية، ورفع القيود والضوابط عن حرية حركة رأس المال، بالنسبة إلى بعض الاقتصادات والمستثمرين والمدخرين، إلا أنها في الوقت نفسه خلقت مخاطر وتحديات جديدة بالنسبة إلى واضعي السياسات والمتعاملين في الأسواق المالية العالمية^(١٩)؛ فقد تنامت تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود استجابة لزوال أو التخفيض من الحواجز على تجارة الخدمات المالية، وتحرير القيود الحكومية على دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى أسواق رأس المال المحلية. كما ازدادت المنافسة بين مقدمي تلك الخدمات بسبب التقدم التكنولوجي والتحرر المالي.

ونتيجة لتغيير قوانين الوساطة المالية الدولية، ظهرت طبقة جديدة من المؤسسات غير المصرفية تقدم خدمات مالية، مثل المستثمرين الماليين، وبنوك الاستثمار، وشركات السندات، وشركات التأمين، وشركات الاتصالات، والبرمجيات. وقد قادت هذه التغيرات إلى تغيرات مقابلة في هيكل أسواق رأس المال المحلية والعالمية، وتحولت الأنظمة المصرفية التي كانت قائمة على أساس منح القروض وقبول الودائع، إلى تجارة الأوراق المالية. وتحولت منظمات الأعمال وكذلك المؤسسات الحكومية، في تمويل عملياتها، إلى أسواق رأس المال، وأصبح لدى المستثمرين رغبة أكبر في تداول الأسهم والسندات بسبب الثورة التكنولوجية التي سهلت عملية مراقبة إدارة المخاطر وتحليلها وإدارتها. ودخلت المؤسسات المالية غير المصرفية في تنافس مع المصارف التجارية للحصول على المدخرات وتمويل الشركات في الأسواق المالية المحلية والعالمية، مما أدى إلى انخفاض أسعار الأدوات المالية.

ومع أن من فوائد العولمة المالية السماح للمصارف بتنويع مصادر تمويل عملياتها، من خلال قدرتها على إصدار الأسهم والسندات وتقديم الخدمات المالية، إلا أنه يمكن لهذا التنوع، من جهة أخرى أن يهدد استقرار الأسواق المالية، وذلك بسبب عدم القدرة على التنبؤ والسيطرة على المخاطر المالية.

وقد كان من نتائج اتساع تداول الأوراق والأدوات المالية أن أصبحت أسعار الأصول المادية معرضة للانهييار، كما حدث في البلدان الشرق آسيوية عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، عندما انهارت أسعار العقارات؛ مما أدى إلى عجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف، ما عرّضها بالتالي لخطر الإفلاس. وهو ما حدث فعلاً كذلك في أزمة فقاعة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

وربما تمثل أهم تطور جرى في ظل العولمة المالية في انقسام القطاع المالي (الورقي) عن قطاع الإنتاج (العيني)، تجري في الأول منها معاملات ورقية تفوق قيمتها أضعافاً مضاعفة القيمة الحقيقية لقطاع الإنتاج، نتيجة لأعمال المضاربة الواسعة التي تنفخ في قيام المعاملات الورقية دون اعتبار للقيمة في قطاع الإنتاج. علماً بأن هذه المعاملات الورقية تجري على مدار الساعة، منفصلة تماماً عما يجري في قطاع الإنتاج. ويعرض حجمها الهائل المنتفخ اصطناعياً، في الأخير، قطاع الإنتاج إلى مخاطر التراجع، فالكساد، فالانهييار. وبسبب الانهيارات التي يتعرض لها قطاع المال باستمرار وبشكل مدمر، وبسبب تضخم الأصول المالية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. هذا التضخم في الأصول المالية، والحراك السريع للأصول من سوق إلى أخرى، يتحكم به جيل من المديرين الدوليين لصناديق الاستثمار وصناديق التأمين، والمتعاملين بالأسهم والسندات، والمضاربين بالعملة الأجنبية؛ هذا كله قد جعل عمل هؤلاء يتخطى السلطة السياسية لأي دولة في مجال رسم السياسة الاقتصادية العامة. إن النموذج الاقتصادي الذي تبنته أمريكا منذ تولي رونالد ريغان الرئاسة عام ١٩٨١، وما تضمنه من تخفيض للضرائب على الأغنياء، وتخفيف القيود، بل والتهاون في تطبيقها، أنتج فقاعة استهلاكية هائلة، وخلف فجوة تفاوت واسعة في الدخل، أدى إلى نشوء طبقة واسعة من ذوي الدخل المنخفضة، وإلى استغراق في الاقتراض الأجنبي وإهمال البيئة والبنية الأساسية، هذا كله أدى إلى فوضى وانهيار ماليين شديدين^(٢٠) في ظل الفلسفة الليبرالية الجديدة، التي تقضي كما سبق قوله، بالحد من دور الدولة في الاقتصاد، وترك قوانين العرض والطلب تعمل بصورة حرة، ليتحكم بالاقتصاد، في ظل قطاع خاص حر، وتصفية للملكية العامة وتحويل كل نشاط إنساني إلى سلعة في السوق، وبتخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها.

وقد حدد "دومينيك شتراوس-كان" رئيس صندوق النقد الدولي، خلال الاجتماع السنوي المشترك مع البنك الدولي بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٨ أسباب الأزمة التي حاققت بأسواق المال العالمية في ثلاثة هي:

- إخفاق التنظيم والرقابة في الاقتصادات المتقدمة.
- فشل إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الخاصة.

- الخلل في آليات ضبط الأسواق.

ولمواجهة ذلك، عقدت لجنة العشرين أكثر من قمة، واتخذت قرارات تهدف إلى معالجة الخروج من الأزمة المالية الراهنة؛ وقد حصرت هذه القمم أسباب الأزمة في مبالغة المصارف في السعي إلى الربح، وإلى المخاطرة ونشر "منتجات مالية" محاطة بالغموض، أي "تبرئة المبادئ والقواعد، وحصر السبب في التطبيقات، وفي عدم النية لمخالفتها"^(٢١).

وقد قامت هذه التوصيات على قاسم مشترك واحد هو تمكين النظام المالي العالمي القائم على الفكر الرأسمالي من إعادة إنتاج نفسه وحصر أسباب الأزمة في نطاق "تصرفات خاطئة" من جانب مسؤولين في مصارف ومؤسسات مالية أخرى، ولم تتعرض لوجود خطأ أو احتمال وجوده في صلب قواعد اللعبة في النهج الرأسمالي، وهي التي تسمح بتلك التصرفات الخاطئة بداية". وبالتالي، فإن هذه القمم قد حاولت الإبقاء على نظام مالي عالمي فاسد من أساسه، وقائم على منهج رأسمالي مهترئ أساساً. وكما يقول ستغلترز^(٢٢) "إن الرأسمالية قد تكون أفضل النظم الاقتصادية، ولكنها ليست أكثرها استقراراً، ولذلك يجب أن تؤدي الرقابة الحكومية دوراً أساسياً في اقتصاد السوق، وهذه الرقابة هي السبيل إلى الحؤول دون تواتر الأزمات.. ولكن ذلك سيصيب النظام الرأسمالي في أهم ثوابته، وهو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، فماذا بقي من النظام الرأسمالي، في ظل أزمة مالية هي كما يقول ستغلترز نفسه بمثابة إعلان مدوّ عن إفلاس فلسفة "الليبرالية الجديدة" وفشل قوتها الضاربة التي تدعى "أيدولوجيا المحافظين الجدد"؟

لقد برهنت الحرب العالمية الثانية على مصداقية الفكر الكينزي، الذي ذهب إلى أن التدخل الحكومي الواسع في الاقتصاد السوقي يمكن أن يحقق استخداماً شاملاً. ولكن معظم هذا التدخل الذي جرى بشكل إنفاق حكومي في الأقطار الرأسمالية عموماً كان لأغراض عسكرية صرفة، مما خلق مشاكل جديدة مكان مشاكل قديمة، ومنذ الخمسينيات حتى السبعينيات من القرن العشرين الماضي، انتشرت في تلك الأقطار حركات الحقوق المدنية وتحرير المرأة، ومعارضة الحروب، مما خلق نقداً شديداً للرأسمالية يذهب إلى أن عدم المساواة والتحيز العنصري والجنسي والاعتزاز وتلوث البيئة، وعسكرة الاقتصاد، والاستعمار هي أجزاء لا تتجزأ من النظام الرأسمالي. وظهرت مدارس اقتصادية جديدة ترى أن هذه الشرور ليست مؤقتة أو عابرة، وأن النظام الرأسمالي لا يمكن إصلاحه إلا بتخلصه منها، ولا يمكن التخلص منها ما لم يتغير التركيب الأساسي للرأسمالية جذرياً، وتكمن العقبة الرئيسية في طريق تحقيق هذه الإصلاحات في حقيقة مهمة، وهي أن السلطة السياسية متولدة عن القوة الاقتصادية التي هي بيد الرأسماليين الكبار، مما يمنع من إجراء أي إصلاحات ممكنة. ولذلك، فإن أي إصلاح جذري ممكن هو أمر غير

محتمل، إلا إذا استطاعت الحركة الإصلاحية إقامة قاعدة من السلطة مستقلة عن الثروة، وهو ما يوضح شعبية المبدأ الديمقراطي الأصيل (السلطة للشعب).

سابعاً: النظام الرأسمالي من آدم سميث إلى ماركس إلى فريدمان

انهيار الليبرالية الجديدة وتهاوي النظام الرأسمالي

كان سميث يرى أن السوق عادلة وأن قوانينه لاشخصية، وأن تقسيم العمل والتخصص هما قاطرتا التقدم من خلال زيادة الإنتاجية، وأن السوق تكافئ المنتج الحضيف، وتعاقب السيئ، وأن هذا العقاب والثواب اللاشخصيين يتعلقان بالإنتاج. وكان موقفه من الدولة المتدخلة معادياً، وكان مؤيداً شديداً للحرية الفردية، ولم يسمح للدولة في نظريته الليبرالية إلا ببعض التدخل المحدود كالقيام ببعض الأشغال العامة وحراسة الحرية الفردية^(٢٤).

أما ماركس، فقد رأى في سوق سميث عللاً شتى: قانونية واجتماعية واقتصادية. ففيه خرق لقانون تبادل المتساويات (مع سلعة العمل). وإنتاج للفقر، وفيض العاطلين، وأخيراً ثمة في الساحة الاقتصادية فيض الإنتاج (الاقتصاد الحقيقي)، وانفصال البيوع عن (أسواق المال)^(٢٥). وجرت معالجة فيض الإنتاج بإتلاف المنتوجات، أو خفض سقف الإنتاج خلال فترات الكساد. أما أسواق المال، فضربت ضربتها الكبرى في الكساد الكبير عام ١٩٢٩، الذي تلا ثورة تشرين الأول/أكتوبر البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، وسبق صعود النازية في ألمانيا في ثلاثينيات القرن الماضي، وكان الحل في الحالتين تدخل كثيف للدولة اللابيرالية (في روسيا وألمانيا) وتدخل لا يقل كثافة عنه في الدول الليبرالية متمثلاً في الصفقة الجديدة (The New Deal) للرئيس روزفلت في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات نفسها من القرن الماضي في ظل الفكر الكينزي الجديد الذي شاع في تلك الفترة. واستناداً إلى جنة توازن السوق عند سميث قامت الدولة الليبرالية على أرض السوق الحرة والمفتوحة خلال القرن العشرين الماضي (١٩١٧-١٩٩١) متمثلة أولاً في دولة الرفاه التي نشأ على إثرها التيار الليبرالي الجديد بقيادة ميلتون وفريدمان ومجموعة في جامعة شيكاغو (وتانتشر في بريطانيا، وريغان في الولايات المتحدة الأمريكية)، ليقود انقلاباً على دولة الرفاه، التي كانت نموذجاً غربياً شاملاً. وبات الخطاب السائد هو خطاب الإنتاجية (خفض بعض تكاليف الإنتاج: الأجور، التأمين، الضمان الاجتماعي للعاملين، الضرائب).

واليوم، في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة، فإن الليبرالية الجديدة التي احتفت بـ "نهاية التاريخ" في التسعينيات، تجد نفسها مضطرة للبحث عن بدايات التاريخ الليبرالي الجديد: هل الأزمة في أسواق المال، أي في الاقتصاد الوهمي، أو في الاقتصاد الحقيقي؟ وما حدود الحرية الممكنة في القطاع المالي الذي يقوم بدور أساس في الاستثمارات الحقيقية كما بدور أهم في المضاربات في الأسهم والعمولات والعقارات وبالقروض غير الحميدة؟

لقد كان من النتائج التي ترنتت على الأزمة المذكورة أن التبحج بعدالة السوق أصبح أمراً غير وارد بعد أن صار واضحاً أن بمقدور أسواق المال إيقاع الاضطراب في منظومة الاقتصاد العالمي المتشابكة كلها، حيث ضغط المصالح المتعاكسة، والضغط الأخلاقي المجتمعي، والضغط السياسي من خلال الدولة، تدفع كلها إلى المزيد من الضبط والرقابة "وعلى الأرجح ستتضافر أطياف ماركس وأطياف سميث للمزيد من لجم رأس المال، لإرغامه على الإمساك بغرائزة المتفلتة في الربح، وإخضاع السوق لنوع من ضوابط وبرمجة، أي جعله كياناً مجتمعياً أكثر، وفردياً أقل..."^(٢٦).

وكما قال الرئيس الفرنسي ساركوزي في خطاب له "إن حالة الاضطراب الاقتصادي التي أثارتهما أزمة أسواق المال الأوروبية، وضعت نهاية لاقتصاد السوق الحر.. [وإن] نظام العولمة يقترب من نهايته مع أفول رأسمالية فرضت منطقتها على الاقتصاد بأسره وساهمت في انحراف مساره... [وإن] فكرة القوة المطلقة للأسواق ومنع تقييدها بأي قواعد أو أي تدخل سياسي كانت فكرة مجنونة. وفكرة أن السوق دائماً على حق كانت أيضاً فكرة مجنونة"^(٢٧).

ومن الواضح أن تداعيات الأزمة المالية قد حسمت ثلاثة أمور أساسية^(٢٨):

الأول أن الاقتصاد العالمي لن يعود إلى ما كان عليه قبل اندلاعها.

الثاني أن هذه الأزمة كانت بمثابة إعلان مدوٍ عن إفلاس فلسفة الليبرالية الجديدة، وأكدت ضرورة تدخل الدولة بوضع ضوابط على عمليات المضاربة.

الثالث فقدان الولايات المتحدة مكانتها كالدولة العظمى في النظام المالي العالمي. وسيغدو النظام المالي العالمي متعدد الأطراف، وقال بول فولكر (Paul Volker)، الرئيس الأسبق للبنك الفدرالي الأمريكي ساخراً: "إن النظام المالي الجديد الرائع [الليبرالي الجديد] - مع المساهمين الموهوبين فيه وكل المكافآت الغنية التي يوفرها - قد فشل في امتحان السوق وإن نوع الرأسمالية الجديدة قد خلق نظاماً مالياً هشاً كما هو واضح، أسفر عن غنى لا يمكن تصوره بالنسبة إلى البعض، وفي الوقت ذاته راح يعرض النظام ككل بشكل مستمر لخطر انهيار مروع"^(٢٩).

وقال اقتصادي آخر لصحيفة نيويورك تايمز "السوق الحرة ليست مهيئة لمعالجة الضحايا، وذلك لعدم وجود دافع ربحي، ليس هناك حافز سوق للتعامل مع العاطلين عن العمل، وأولئك الذين خسروا بيوتهم"^(٣٠).

وأما بيل غايتس (Bill Gates)، رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسوفت العملاقة، وأثناء مشاركته في منتدى دافوس الاقتصادي، فقد انتقد بشدة النظام الرأسمالي العالمي، مطالباً بضرورة شق طريق اقتصادي ثالث يوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية...^(٣١).

كيف سيكون عليه النظام الرأسمالي مستقبلاً؟

ثامناً: ماذا عن مستقبل النظام الرأسمالي؟

إن انهيار فلسفة الليبرالية الجديدة أو النظرية الكلاسيكية المحدثّة الجديدة (The Neo – New Classical Theory)، قد جعلت النظام الرأسمالي يهتز بل يتهاوى ولكن دون أن يسقط، إذ ما يزال قائماً يشوبه شيء من الوهن والضعف داخل غرفة الإسعاف، بانتظار العلاج الذي يأمل في أن يشفيه من علله الجسام، التي حلت به نتيجة الأزمات المالية المتكررة على مدى القرن العشرين الماضي تقريباً. وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحالي، في ظل أعنف أزمة مالية واجهته خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فأدت إلى تضعف بعض من أهم ثوابته التي أشرنا إليها سابقاً، متمثلة في ما يلي:

- عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، والتحرير الاقتصادي الكامل، وغياب التنظيم والرقابة والمتابعة. وجاءت المبادأة أصلاً من قبل كبريات البنوك وشركات التأمين في أمريكا، مستجديّة الحكومة بأن تنفذها وتمنحها أموالاً طائلة كي تخرج من أزمتها. وبعد أن كانت تعارض فرض الضرائب، أصبحت الآن بحاجة إلى أموال دافعي الضرائب من الطبقة العاملة لكي تبقى على قيد الحياة^(٣٢). وبعد أن كان خيارها الوحيد هو عدم تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، نرى فجأة حكومة نشطة للغاية تتدخل بكثافة لإنقاذ المستثمرين من أنفسهم. وسيأتي الوقت الذي تطرح فيه أفكار مثل فرض ضرائب على التجارة بالأسهم، وبالتالي الحد من استثمارات المضاربة، بالإضافة إلى فرض قيود أخرى على رأس المال.

- ثبوت خطأ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تذهب إلى أن الأسواق الحرة تقود حتماً وبصورة تلقائية إلى تأمين العمالة الكاملة للموارد كلها، بما في ذلك اليد العاملة.. ومنذ انهيار الأسواق المالية وانتشار البطالة والكساد إبان أزمة ثلاثينيات القرن العشرين الماضي (١٩٢٩ - ١٩٣٣)، تبين أن آلية التصحيح الذاتية الكلاسيكية للأسواق الحرة غير صحيحة، وأنها على الأقل لا تصح دائماً - خاصة في ظروف انعدام الثقة وعدم اليقين، وفي ظل الانكماش الاقتصادي وضعف الطلب الكلي الفعال سواء كان استثمارياً أو استهلاكياً، وتبينت عندئذ صحة النظرية الكينزية التي قامت على العكس من قانون ساي (Say)، على مبدأ أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يخلق العرض، وأن القطاع الخاص يمكن أن يكون قاصراً عن ملء الفجوة بين هذا الطلب من جهة، والعرض الكلي من جهة أخرى، وبالتالي ضرورة قيام الدولة بهذا الأمر في ظل غياب التلقائية الكلاسيكية التي ثبت خطأها وقصورها عن فعل ذلك^(٣٣).

- غياب المنافسة التامة التي يفترضها النموذج الكلاسيكي وشيوع حالات الاحتكار، خاصة منه احتكار القلة، مما يمنع جهاز الأسعار من أن يكون مرناً وفعالاً في تخصيص الموارد وتوزيع الإنتاج من السلع والخدمات بين الأفراد بشكل عادل، والاختيار العقلاني بين الفنون الإنتاجية المطلوبة.

- ثبت أن المؤسسة القانونية للملكية الخاصة، في ظل التحرير الاقتصادي وغياب التنظيم والرقابة الفعالين، وانفصال ملكية مشاريع الأعمال عن إدارتها، لم تكن فعالة في تحقيق تخصيص كفاء للموارد، ولا في إدارة الإنتاج والتوزيع إدارة رشيدة دائماً... ولا حتى في تعظيم العوائد تعظيماً أمثل. وبالتالي لم تؤدّ الملكية الخاصة دائماً وظائفها دونما خطأ أو تقصير في غياب الرقابة والمتابعة والتوجيه الحكومي.

- سيادة الاقتصاد الحقيقي التي ثبت عدم صحتها كذلك، وغلبة الاقتصاد المالي (الورقي) على (الحقيقي)، في ظل العولمة المالية والتحرير المالي وغياب التنظيم والرقابة الحكوميين.

وهكذا، سقط النموذج الكلاسيكي الليبرالي الجديد نتيجة الاستبعاد الكامل لرقابة الدولة على الاقتصاد، مما أدى إلى انقلاب الأوضاع وتهايوي السوق بكل مؤسساته، مما حدا بحكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى أن تتدخل لإنقاذ البنية الرأسمالية التي تهاوت.

وهنا نتساءل: ما مصير النظام الرأسمالي في ظل انهيار ثوابته تلك؟ هل سيسقط ليحل محله نظام آخر جديد ومغاير، أو هو سيبقى ولكن بشكل آخر يأخذ من أحداث الماضي القريب والبعيد عبراً يستفيد منها في رسم نظام أكثر واقعية وإنسانية، وأقل وحشية وحيوانية، وذا معايير قيمية، وأهداف أخرى اجتماعية، وحتى سياسية، إلى جانب أهدافه الاقتصادية أصلاً؟

وبالتالي ما خصائص هذا النظام الجديد؟

إن مشكلة النظرية الكلاسيكية الأولية، ومن ثم المحدثه وأخيراً الليبرالية الجديدة؛ تكمن في تأكيد أن الناس يولدون بآراء معينة، وأنه ليس هناك من طريقة لتغيير هذه الآراء، وأن سلوك الأفراد يتحدد بهذه الأفكار التي لا يمكن تغييرها، وأن الرأسمالية هي نظام طبيعي وخالده، وأن النظم الاقتصادية السابقة للرأسمالية لم تكن طبيعية، كما أنها ادعت بأنه ميل طبيعي لكل إنسان أن يكون شراً وأن يتنافس دون كلل، وأن يحتسب بشكل عقلاني في كل عملية شراء أو أي نشاط اقتصادي آخر. وتأخذ المدرسة الكلاسيكية، كشيء معطى بالولادة، جميع تفضيلات المستهلكين الفردية، وإلى أن الناس ولدوا بنظام معين من التفضيلات^(٣٤).

وذهب سميث إلى أن الصالح الشخصي والحيارة والتملك، والاسترباح، والتراكم هي الدوافع الرئيسية للأفراد، وأن الدور المناسب للحكومة يجب أن يقتصر على توفير نظام يعمل فيه الصالح الشخصي ليتحقق الصالح العام، وكما سبق قوله، ذهب الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون بدءاً بمارشال الإنكليزي، إلى أن الناس يندفعون في نشاطاتهم الاقتصادية، وبشكل رئيس، بالرغبة في الحصول على عوائد نقدية، وفي تحقيق أكبر إشباع ذاتي ممكن، واعتبر هؤلاء أن فكرة "المواطن الاقتصادي" الذي يهدف إلى تعظيم الربح والإشباع كأفضل نظرة طويلة الأجل للسلوك الإنساني وأنها تفسر نشاطات الأفراد الاقتصادية بدقة أكبر من أي افتراض آخر.

إن هذا النموذج الرأسمالي الذي تتبناه النظرية الكلاسيكية المحدثه كما الفلسفة الليبرالية الجديدة، إنما هو نموذج نظري مجرد بعيد عن الواقع العملي، لأنه يتعارض مع بعض الخصائص الثابتة في المجتمع الإنساني، ومع بعض السمات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية، مما قد ينتج من تطبيقه أضراراً اجتماعية ونفسية فادحة، ويمنع بالضرورة من تحقق هذا التطبيق في الواقع العملي، أو على الأقل يمنع من استمراره^(٣٥).

إن مشكلة هذا النموذج تكمن في مبالغته في الارتكاز على الطبيعة الإنسانية التي تبنى على حب الإنسان للتملك والتراكم والأثرة، وتقديم مصلحته الخاصة على مصالح مجتمعه، استناداً إلى المبدأ الذي صاغه أحد الحاخامات اليهود "إن لم أكن لنفسي، فلن أكون؟"... وهي سمة لصيقة بالطبيعة الإنسانية، ليس من السهل كبتها أو إجبار الفرد على التخلي عنها. وبالتالي، فإني أذهب مع المفكر العربي المصري جلال أمين في ما ذهب إليه من "أن شريعة النظام الرأسمالي القح هي شريعة الغاب، المنتصر فيها هو الأقوى، وليس بالضرورة الأفضل أو الأجمل، والضعيف فيها مهزوم مهما كانت جدارته الأخلاقية أو الجمالية"^(٣٦). ولذا "فإن نشأة المجتمع الإنساني في الأصل واختراع الدولة في أبسط صورة؛ كانت لمنع هذا النوع من الظلم ولتوفير حد أدنى من حماية الضعيف من بطش القوي"^(٣٧)، وكانت الدولة تتدخل دائماً لهذا الغرض، بدرجة أو بأخرى. وكان مجرد الاعتراف بمسؤولية الدولة عن "استتباب الأمن" أو عن "حماية النظام العام"، اعترافاً بدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أكبر مما كان يظنه أنصار النظام الرأسمالي بحسب النموذج الكلاسيكي المحدث، وما ذهبت إليه فلسفة الليبرالية الجديدة. لا بل إن سميث نفسه كان يعترف من حين إلى آخر بدور مهم للدولة، إما لتحقيق الأمن الداخلي، أو لمنع الاحتكار أو حتى لمنع انتشار البطالة^(٣٨).

وفي ظل العولمة الاقتصادية، والعولمة المالية، والتحرير المالي، ورفع القيود، وغياب الرقابات، وانعدام التنظيم أو عدم الاهتمام بمتابعته وتطبيقه إن وجد؛ قد جعل من النموذج الكلاسيكي - الليبرالي الجديد نظاماً منفلاً - وفوضوياً، وغير منضبط، مما أدى عملياً إلى انهياره وإلى أن ينتج عن ذلك أزمات اقتصادية ومالية دولية متعاقبة ومدمرة على مدى القرن العشرين الماضي وصولاً إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحالي بأزمته المالية العالمية الأقسى في تاريخ العالم والأشد تدميراً للاقتصادات العالمية، خاصة المتقدمة منها في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي واليابان، والبلدان المتوسطة النمو في الهند وأمريكا اللاتينية وبلدان شرق وجنوب شرق آسيا.

ما البديل عن هذا النموذج الكلاسيكي الليبرالي الجديد الفاشل؟ هل يمكن أن يكون هذا البديل النظام الاشتراكي؟ لا أظن ذلك، لأن هذا النظام يتعارض كذلك مع بعض السمات الأساسية في الطبيعة الإنسانية التي يأمل في تحولها إلى طبيعة ملائكية، ينكر فيها الفرد أنانيته وفرديته فيستبدلها بالإيثار بدل الأثرة، وبالمصلحة المجتمعية

قبل مصلحته الخاصة، وبالمجتمع قبل نفسه، ويؤثر في نفسه ولو كانت به خصاصة، وهو وضع بالغ في تجاهل قوة الدفع الموجودة لدى الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة حتى لو تعارضت مع مصلحة المجموع. وبالغ الاشتراكيون في قدرة الدولة على تحريك المشاعر الفردية من خلال إثارة الشعور بالولاء للمجموعة، وتجاهل رغبة الفرد في التميز من غيره، وكبت ميل الإنسان الطبيعي إلى التغيير وحبه للتتوع والابتكار، وهي سمات لصيقة بالطبيعة الإنسانية، ليس من السهل كبتها وإجبار الفرد على التخلي عنها. ويسبغ النظام الاشتراكي على الدولة قوة تفوق قدرة الأفراد على الاحتمال، وفيحرمهم في الأخير من حريات أساسية وغريزية بالطبيعة^(٣٩).

وقد أدت هذه الممارسات غير الواقعية، التي تتعارض مع بعض سمات الطبيعة الإنسانية، وهي من بين متطلبات النموذج الاشتراكي؛ إلى إضعاف النظم الاشتراكية التي كانت سائدة في الاتحاد السوفياتي السابق، وفي بلدان أوروبا الشرقية والصين، مما قاد في النهاية إلى سقوطها. ماذا سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي إذن بعد أن انهار النموذج الكلاسيكي والليبرالي الجديد للرأسمالية، وبعد أن سقطت النظم الاشتراكية من قبل في ثمانينيات القرن العشرين الماضي؟ وهل هناك من درس جرى تعلمه من التجارب الرأسمالية والاشتراكية التي انتهت بانهيار النموذجين الأصليين للرأسمالية والاشتراكية؟ ما هو نموذج النظام الاقتصادي الجديد الذي سيسود على الأقل على مدى القرن الحادي والعشرين الحالي؟

تاسعاً: النظام الاقتصادي الجديد

إن النظام الاقتصادي الجديد الذي يتوقع أن يسود العالم، سيكون نظاماً رأسمالياً أقل أصولية و"أكثر توازناً"، تؤدي فيه الدولة دوراً أساسياً في المجال الاقتصادي. ويتحقق فيه توازن بين دور الدولة ودور الأسواق في الاقتصادات الوطنية دون أن يطغى أحدهما على الآخر، ويصبح فيه دور الدولة تدخلياً أكثر مما كان عليه في السابق، مستهدفاً تصحيح أي مسارات خاطئة ينتجها القطاع الخاص، وأي سياسات مضرّة بالاقتصاد الوطني، وبالمجتمع الإنساني، يمارسها، وسيكون للنظام الجديد في ظل تدخل الدولة توجهات اجتماعية أيضاً وحتى سياسية تهدف لخدمة الصالح العام دون أن تضحي بالصالح الخاص، بل تصحح مساراته ذات الطابع الفردي الصرف، التي لا تأخذ في اعتبارها الآثار الاجتماعية والسياسية التي قد تترتب عليها، وسيكون تدخل الدولة ضرورة تفرضها مطالب اقتصادية واجتماعية قوية مع اختلاف في درجة التدخل بين دولة وأخرى، تبعاً لمرحلة نموها الاقتصادي، ومدى عمق مشاكلها الاجتماعية، ومدى طموحها لتحقيق تقدم سريع. وسيبقى النظام الرأسمالي قائماً لأنه الأقرب إلى الطبيعة البشرية التي يبدو أنها لن تتغير بشكل حاسم، رغم إمكانية أن تنتشذب واحتمال أن تصبح اجتماعية أكثر وإنسانية بدرجة أكبر مما عليه حتى الآن... وبما يوازن ما بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية، وعلى أن يكون

التدخل الحكومي تدخلاً عقلانياً، هدفه ليس التحكم، وإنما التوجيه لصالح الاقتصاد الوطني، وبالتالي المجتمع المدني. كما إن من المهم ألا تكون السلطة السياسية متولدة عن القوة الاقتصادية التي هي بيد الرأسماليين الكبار، وإنما تكون قائمة على قاعدة من السلطة مستقلة عن الثروة.

في ظل هذه التغييرات الإصلاحية، سيكون من المتوقع أن يتحقق توازن في السياسات الاقتصادية بين اقتصادات العرض واقتصادات الطلب، بما يحقق الاستقرار والنمو الاقتصاديين. وسيجري إخضاع الأسواق والمؤسسات المالية، والمسؤولين عنها، للرقابة والمحاسبة والمساءلة والمتابعة، والشفافية العالية في عملياتها، وذلك من خلال مؤسسات رقابية وتنظيمية وقضائية تقام لهذا الغرض^(٤٠). وستؤدي الرقابة الحكومية دوراً فعالاً في اقتصاد السوق. وستكون هذه الرقابة هي السبيل الوحيد للحيلولة دون تكرار الأزمات المالية^(٤١). وإنني أرى في النهاية أن الأزمة المالية العالمية الحالية لن تطيح بالنظام الرأسمالي ما دامت الطبيعة البشرية باقية على حالها. ولكن النظام سيصبح أكثر توازناً وعقلانية وأخلاقية، وأكثر ارتباطاً واهتماماً بالجانب الاجتماعي والسياسي، وفي المحصلة أفضل مما كان، وما يزال، عليه اقتصادياً واجتماعياً، وسياسياً؛ وأكثر استقراراً وإنسانية من النموذج الكلاسيكي المحدث والليبرالي الجديد الفاشل، وسيكون فيه دور الدولة العقلاني والملتزم حاسماً وشرطاً مسبقاً وضرورة لازمة لاستقراره واستمراره، وستبقى الدولة موضوعياً وقانونياً اللبنة الوحيدة التي يقوم عليها إعمار العالم ومؤسساته الناضجة وتشريعاتها السارية، وسيتم الحد من العولمة الاقتصادية المتحررة بجنون والعولمة المالية المنفلتة بشكل غير عقلاني، مع دور أكبر للدولة على النطاقين المحلي والعالمي.

ونذهب أخيراً إلى عمر شابرا في أن المجتمع الدولي مطالب بإجراء إصلاحات جذرية في بنية النظام المالي كذلك التي ينادي بها النظام المالي الإسلامي، وهنا يرى ضرورة تبني بعض عناصر النظام الإسلامي لضمان سلامة واستقرار النظام المالي العالمي، وهذه العناصر - كما يقول - هي: ضرورة زيادة نسبة حقوق المساهمين في التمويل الإجمالي وتقليل نسبة إنشاء الديون، حصر الائتمان من الأساس في المعاملات المرتبطة بالقطاع الحقيقي لضمان تحرك توسع الائتمان في خطوات تتماشى مع نمو الاقتصاد الحقيقي وعدم تشجيع المضاربات والمقامرة التي تؤدي إلى عدم استقرار النظام المالي، وكذلك ضرورة التحكم والسيطرة على الائتمان لضمان عدم تجاوز الائتمان قدرة المقترض على السداد، ووضع الأنظمة الصحيحة للمؤسسات المالية كافة، وليس فقط البنوك التجارية، والإشراف عليها حتى تظل سليمة وليست مصدراً للمخاطر^(٤٢).

الهوامش

- عن صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٧، نقلا عن صحيفة Los angeles times الأمريكية.
فيصل مصطفى النقيب "الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال العاقبة"، المنشور في جريدة الدستور
الأردنية في أعدادها الثلاثة بتاريخ ٢٠، ١٩، ١٨، ١١، ٠١، ٢٠٠٨.
- انظر: عبد المنعم السيد علي، "الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) : طبيعتها، أسبابها، تداعياتها،
آثارها، علاجاتها" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٢١، ٢٠٠٩.
- جوزيف ستغلتر، عن صحيفة time اللندنية بتاريخ ١٣، ١٠، ١١، ٠٨، ٢٠٠٨، نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية
بتاريخ ٢٢، ١١، ٠١، ٢٠٠٨.
- النقيب، مصدر سبق ذكره.
- انظر حول هذه التطورات حتى سبعينيات القرن العشرين الماضي : أوسكار لانكة (١٩٦٧) الاقتصاد
السياسي، الجزء الأول، قضايا عامة، تعريب محمد سلمان حسن، (بيروت، دار الطليعة)، J-s، Schumpeter
(1952)، History of economic analysis، A.C.Pigou، (London : Allen and Unwin).
L. Robins Economics of welfare (London : Macmillan) (1950)، the (1946)،
(London : Macmillan). J.f willis and ، nature and significance of economics
Mifflin). ، (Boston : Houghton، (1977) Explorations in Economics، primack، M.I
(N.Y.: ، Economic Systems : a Comparative Analysis، (1968، G.H.Halm
Reinhart and Winston). chs.4-9، Holt
Y.: ، (N، 1969) Comparative Economic systems)،. ed، J.s Prypol
16 ، PP.15، (Appleton Century Crofts
Interest and ، the General Theory of Employment، (1963)، J.M Keynes
.Money
- ١٠ - نعيم الأشهب (٢٠٠٨)، الأزمة المالية العالمية الحالية"، في أضواء على الأزمة المالية العالمية
الحالية"، مجموعة من الكتاب والصحفيين، ترجمة مازن الحسيني (دبي: دار التنوير للنشر والتوزيع) ص ٥-٦.
- ١١ - المصدر نفسه، ص ٦.

- ١٢ - حازم الببلاوي (٢٠٠٨) " سمات الأزمة المالية الحالية " في ندوة " الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي " التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في عمان بتاريخ ٨/١١/٢٠٠٨.
- ١٣ - مجلة *The Economist* بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٨.
- ١٤ - صحيفة هيرالد تريبيون بتاريخ ٣٠ ١١ ٢٠٠٢، ومن المعروف أن هذه الفصائح قد طالت الرئيس الأمريكي بوش الصغير ونائبه تشيني اللذين كانا مساهمين بارزيين فيها، فباعا أسهمهما قبل الكشف عن زيف أرقام الأرباح الوهمية بأسابيع قليلة.
انظر أيضاً نعيم الأشهب، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- ١٥ - International Monetary Fund " Effectiveness of monetary policy after financial market liberalization " World Economic Outlook pp.105 – 108.، (1991) Supplementary Note 5،(MY
- ١٦ - عبد المنعم السيد علي، (٢٠٠٣)، العولمة من منظور اقتصادي، وفرضية الاحتواء، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) - العدد ٨٣. ص ٤٨ - ٤٩.
- ١٧ - هـ. بيتر مارتن وهـ شومان، (١٩٩٨)، فخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب)، ص ٣٤.
- ١٨ - المصدر نفسه.
- ١٩ - G. Hausler، (2002)، "the globalization of finance"، Finance & Development، volume 39، no.1.
- ٢٠ - عبد المنعم السيد علي، (٢٠٠٩)، " الأزمة المالية..."، مصدر سبق ذكره.
- ٢١ - خليل حسين، (٢٠٠٨)، " هل وضعت قمة العشرين أساسا لنظام مالي جديد ؟"، نشرة الخليج ٢٠٠٨١١٢١٢.
- ٢٢ - نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٨.
- ٢٣ - انظر تفصيلا لذلك في :
Economics: an Introduction to ، (1975)، E.K. Hunt and H.J.Sherman (N.Y.: Harper and Raw Publishers). ،.Traditional and Radical Views 2ND ED Part one chs.1-13.

- ٢٤ - فالج عبد الجبار، (٢٠٠٨)، "أطياف ماركس"، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٨/١١/١٧.
- ٢٥- المصدر نفسه.
- ٢٦ - المصدر نفسه.
- ٢٧ - نعيم الأشهب، في أضواء على الأزمة المالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- ٢٨ - المصدر نفسه، ص ١٣.
- ٢٩ - أضواء على الأزمة المالية... مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ - ٢٩.
- ٣٠ - كارل بلويس، (٢٠٠٨)، "مستقبل غامض بالنسبة للرأسمالية"، في أضواء على الأزمة المالية...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ - ٢٩.
- ٣١- المصدر نفسه، ص ٢٨، نقلاً عن الاقتصادي Allen Sinai كبير اقتصاديي المجموعة الاستشارية Decision Economics Group.
- ٣٢- نقلاً عن صحيفة الدستور الأردنية، ٢٨/٩/٢٠٠٨.
- ٣٣- امي جودوين، (٢٠٠٨)، "اشتراكيو وول ستريت"، في : أضواء على الأزمة المالية...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.
- ٣٤ - الياس سابا، (٢٠٠٩)، "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ١٠-١١.
- ٣٥ - PP XXV - XXVI، OP.Cit.، Hunt and Sherman.
- ٣٦ - جلال أمين، (٢٠٠٩)، "الأزمة المالية ومستقبل النظام الرأسمالي" www.aljazeera.net
- ٣٧ - المصدر نفسه
- ٣٨ - المصدر نفسه.
- ٣٩ - المصدر نفسه.
- ٤٠ - الياس سابا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
- ٤١ - ستيغلتر، صحيفة الـ Time اللندنية بتاريخ ١٧ ١٠ ٢٠٠٨ - نقلاً عن صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٨.
- ٤٢ - "شابرا؛ النظام المالي الإسلامي قادر على تقليل حدة الأزمات المالية" نقلاً عن صحيفة الاقتصاد الإلكترونية، العدد ٥٦٤، في ٢٠٠٩/٣/٢١. www.aleqtv.com